

تونس: ما من ضوابط أو موازين على حكم الرجل الواحد الذي يكرسه الرئيس قيس سعيد

29 نيسان/أبريل 2022

مرّت تسعة أشهر على بداية استحواد الرئيس قيس سعيد على السلطة، تمكن خلالها من تفكيك سيادة القانون وكافة الضوابط والموازن على حكمه السلطوي، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

منذ 25 تموز/يوليو 2021 عطل الرئيس قيس سعيد معظم ما جاء في الدستور، وحل مجلس نواب الشعب، وأخضع المجلس الأعلى للقضاء لسلطته.

في 22 نيسان/أبريل 2022، أصدر الرئيس سعيد المرسوم رقم 22-2022، معدلاً بموجبه تركيبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهي جهة عامة دائمة ومستقلة، مؤتمنة على الإشراف على نزاهة وشفافية الانتخابات والاستفتاءات.

في حين ينص الدستور على أن الهيئة مستقلة ويشترط القانون أن يكون أعضاؤها مُنتخبين من مجلس نواب الشعب، يعطي المرسوم رقم 22-2022 الرئيس سعيد—بشكل غير دستوري أو قانوني—صلاحية تعيين كافة أعضائها، ما يضيف إشارة استفهام على نزاهة وشفافية أي من الاستفتاءات أو الانتخابات القادمة في البلاد.

**"ينهي المرسوم رقم 22-2022 استقلال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووجود أية جهة دستورية مستقلة قادرة على فرض الرقابة على الرئيس،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.**

**"يجب إعادة فرض القوانين والمؤسسات التي حمت نزاهة الانتخابات خلال السنوات الـ 11 الماضية."**

هذا ومهدّ الرئيس سعيد أيضاً لخطة يعدل بموجبها قوانين الانتخاب في البلاد. إلا أنّ المادة 70 من دستور العام 2014 تمنع بشكل واضح أي تعديل على النظام الانتخابي بموجب المراسيم في حال حلّ البرلمان.

**"إن في تعديل النظام الانتخابي من خلال مراسيم غير قانونية ضربة قاتلة لديمقراطية تونس التي تحضر،" أضاف بنعربية.**

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني  
said.benarbia(at)icj(dot)org، هاتف: +41-22-979-3817

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني  
asser.khattab(at)icj(dot)org